أنباء سورية

لاقروف يعتبر القصف الأميركي على رتل للجيش السوري "عملاً عدوانياً"

«حلفاء» النظام يهددون بضرب القوات الأميركية رداً على غارات التنف

عناصر من ميليشيات «قسد» خلال احد التدريبات الشهر الماضي (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: اعترف النظام السوري بتعرض قواته ومسلحين يقاتلون الى جانبه، لضربة جديدة من التحالف الدولي ضد داعش بقيادة واشنطن في محيط معبر التنف، في حين هددت الميليشيات الموالية باستهداف القوات الاميركية في سورية، ما يشير الى تصعيد المواجهة في هذه الجبهة ضمن ما بات يعرف بمعركة «طريق بغداد ـ دمشق».

وأعلن التحالف الدولي، أنه وجه ضربة جديدة لقوات موالية للنظام السوري قرب التنف أسفرت عن تدمير «قطعتي مدفعية وأسلحة مضادة للطائرات» من دون أن يشير إلى وقوع قتلى، في حين أكد ناشطون تدمير رتل كامل واعترف النظام بسقوط قتلى.

وأوضح التحالف أن القوات المستهدفة كانت «متقدمة» بمنطقة الـ 55 كيلومترا حول التنف والتي يعتبر أي توغل فيها بمنزلة خطر، مؤكدا أنه «لا يسعى إلى قتال النظام السوري أو القوات الموالية له، لكنه مستعد للدفاع عن نفسه إذا رفضت قوات موالية للنظام مغادرة المنطقة» المذكورة.

وقال التحالف الذي تقوده واشنطن في بيان «رغم تحذيرات سابقة دخلت قوات مؤيدة للنظام مناطق عدم الاشتباك المتفق عليها بدبابة ومدفعية وأسلحة مضادة للطائرات ومركبات مسلحة وأكثر من 60 من الميليشيات الموالية للنظام». وذكر البيان أن الولايات المتحدة وجهت ـ عبر الخط العسكري الساخن مع روسيا ـ عدة تحذيرات قبل القصف الذي دمر قطعتي مدفعية وسلاحا.

بدورها قالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) نقلا عن مصدر عسكري، إن الهجوم أدى لسقوط قتلى إضافة إلى خسائر مادية، مضيفة أن الجيش السوري يدعو التحالف إلى «الكف عن مثل هذه الأعمال العدوانية تحت أي ذريعة كانت»، محذرا «من مخاطر هذا التصعيد وتداعياته».

واوضح الضربة استهدفت موقعا للجيش «على طريق التنف في منطقة الشحينة في ريف حمص الشرقي ما أدى إلى ارتقاء عدد من الشهداء وبعض الخسائر المادية».

وقال ناشطون ان الرتل قد تم تدميره كليا، فيما أكد المرصد السوري لحقوق الانسان ان 17 عسكريا قتلوا.

واضاف المرصد في بيان له انه تمكن من توثيق مقتل 17 عسكريا من بينهم ضابط في الضربات التي استهدفت رتلا كان متجها من منطقة (السبع بيار) الى منطقة حاجز (ظاظا) الذي يبعد اكثر من 100 كيلومتر عن معبر (التنف).

وردا على الغارات، هدد ما يسمى بـ«قائد غرفة عمليات قوات حلفاء سورية» بأنه قد يضرب مواقع أميركية في سورية إذا استدعى الأمر محذرا من أن سياسة «ضبط النفس» إزاء الضربات الأميركية على قوات موالية للحكومة السورية ستنفد إذا تجاوزت واشنطن «الخطوط الحمراء».

وقال هذا التحالف العسكري الجديد الذي يقاتل إلى جانب الرئيس السوري في بيان «إن أميركا تعلم جيدا أن دماء أبناء سورية والجيش العربي السوري والحلفاء ليست رخيصة، وأن القدرة على ضرب نقاط تجمعهم في سورية وجوارها متوافرة ساعة تشاء الظروف، بناء للمتوافر من المنظومات الصاروخية والعسكرية المختلفة، في ظل انتشار قوات أميركية بالمنطقة».

وقد دان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الضربات، معتبرا انها «عمل عدواني ضد القوات «الاكثر فاعلية» ضد تنظيم داعش.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي «انه عمل عدواني ينتهك سيادة ووحدة اراضي سورية». واضاف «بالتأكيد، نحن قلقون».

وهي المرة الثانية التي يقصف فيها التحالف في هذه المنطقة قوات موالية للنظام. وكان شن ضربة أولى في 18 مايو قال انها استهدفت قافلة لمقاتلين موالين للنظام، الا ان دمشق اعلنت اثر ذلك ان الضربة استهدفت «احدى النقاط العسكرية للجيش السوري».

«قسد» تتقدم وتمنع «ثوار الرقة» من المشاركة في المعركة .. والتحالف الدولي يؤكد: الحملة ستتسارع

عواصم ـ وكالات: أفادت مصادر إعلامية في محافظة الرقة، أن ميليشيات وحدات الحماية الكردية التي تسيطر على «قسد» منعت لواء «ثوار الرقة» من المشاركة في عملية دخول المدينة ضمن المعركة الأخيرة التي اطلقتها قبل يومين للسيطرة عليها. وارجع ناشطون ذلك الى تخوف قسد من تنامي قوة المكون العربي في المناطق التي تسيطر عليها.

وقالت شبكة «شام» الاخبارية ان لواء ثوار الرقة التابع للجيش الحر المعارض الذي شكل بالأصل داخل مدينة الرقة ومن أبنائها وشارك في تحريرها من قوات النظام في 2013، غالبيته من المكون العربي، وهو ما يثير مخاوف «قسد» من أن يتمكن اللواء من تمكين قواه ونفوذه داخل المدينة، وبالتالي سيكون ندا قويا لها لما يتمتع به من شعبية كبيرة في أوساط المكون العربي، مشيرة الى أن الخلاف بين الطرفين يعود لأكثر من عامين مع بداية تشكل قوات قسد.

وكانت اندلعت مواجهات مسلحة بين قوات «قسد» وعناصر لواء ثوار الرقة في ديسمبر عام 2016، على خلفية اعتقالات نفذتها عناصر «قسد» بحق عناصر من اللواء، تطورت لاشتباكات مسلحة بين الطرفين في قرية الجرن بريف الرقة الشمالي، تخلله حصار قوات «قسد» لقائد جبهة ثوار الرقة «أحمد علوش» المعروف باسم أبو عيسى في قرية زنوبا. ميدانيا، أحرزت «قسد» بدعم من واشنطن، تقدما داخل احياء مدينة الرقة، حسبما أفادت القوات والمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتمكنت صباح أمس من اقتحام مدينة الرقة من الجهة الشرقية بعد تقدمها مسافة 1,5 كم والسيطرة على حي المشلب ومن الجهة الغربية ايضا بعد الاستيلاء على قلعة هرقل، بحسب قادة عمليات قسد. وتقع القلعة على تلة تبعد نحو 2 كلم عن حدود المدينة.

وأشار المرصد إلى وقوع «اشتباكات داخل حرم الفرقة 17 وبمحيطها» التي تبعد نحو 2 كلم شمال الرقة، الا ان التنظيم زرع الغاما في المنطقة بشكل كثيف.

وذكر المرصد ان طائرات التحالف شنت غارات كثيفة على المدينة خلال الليل قبل الماضي.

من جهته، اكد المبعوث الأميركي للتحالف الدولي أن وتيرة الحملة المدعومة من الولايات المتحدة للسيطرة على الرقة ستتسارع.

وقال المبعوث بريت مكجورك للصحافيين في بغداد «تشبه الأحداث تلك التي في الموصل». وأضاف «حملة الرقة تمضي قدما. هذه عناصر في غاية الأهمية لهزيمة داعش في النهاية، لكن هذا سيكون مسعى طويل الأمد». وتابع قائلا «لم يعد لديهم سوى موقعهم الأخير في الموصل وفقدوا بالفعل جزءا من الرقة. وحملة الرقة ستتسارع».

روسيا تبدأ تطوير مروحياتها القتالية بعد تجربتها في سورية

موسكو ـ وكالات: أعلن نائب وزير الدفاع الروسي يوري بوريسوف أن روسيا بدأت في تطوير مروحيات قتالية جديدة، آخذة بعين الاعتبار التجربة في سورية.

ونقلت وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية عن بوريسوف قوله ـ في تصريحات له أمس ـ «لقد جرت اجتماعات في وزارة الدفاع جمعنا خلالها منتجي المروحيات بهدف رفع فاعلية مروحيات الطيران العسكري بالدرجة الأولى».

وأضاف: «لقد تجاوب المصنعون، ووضعنا خطة للتنفيذ، وسنراقب سير التنفيذ».

أنباء لبنانية

مجلس الوزراء لم يتطرق إلى قانون الانتخابات

مصادر لـ«الأنباء»: المستجدات الإقليمية ترخي بظلالها على لبنان والتوصل إلى قانون جديد بحاجة إلى وقت طويل

بيروت ـ عمر حبنجر

أخفق اجتماع ليلي لـ«بيت الوسط» امتد حتى الفجر، وجمع رئيس الحكومة سعد الحريري والوزراء علي حسن خليل وجبران باسيل والنائب جورج عدوان، والمعاون السياسي للسيد حسن نصرالله الحاج حسين خليل ونادر الحريري في حلحلة تعقيدات قانون الانتخابات المحشور في زاوية قرب نهاية ولاية مجلس النواب.

ودعا الرئيس الحريري الآخرين الى خفض حجم المطالب وتقديم التنازلات المتبادلة لتجاوز هذا الوضع.

وقالت مصادر المجتمعين ان التوصل الى قانون جديد لا يزال بحاجة الى وقت طويل، ولاحظت ان الخلاف مستمر حول طريقة احتساب الفائزين التي يصر التيار الوطني الحر على ادخال العامل الطائفي فيها بما يعيد احياء التأهيل الطائفي.

رئيس مجلس النواب نبيه بري اوضح امام زواره امس، ان موضوع مجلس الشيوخ كان طرحه اكثر من مرة، منذ لقائه البطريرك الماروني بشارة الراعي في القاتيكان عام 2011، ثم في حوار القصر الجمهوري ومن ثم في حوار «عين التينة»، واضاف ان تفسير المادة 22 من الدستور هو ان مجلس الشيوخ ينشأ بعد انتخاب مجلس نيابي وطني لا طائفي، لكنه جاهد في التفسير حول طرح تزامن مجلس الشيوخ مع انتخاب المجلس النيابي الوطني، وقال: لقد اعتبرت ان كلمة وطني تعني المناصفة مع ان معناها غير ذلك، لكنني طرحتها من باب الحرص على المناصفة.

ولاحظ بري كما نقل زواره الى صحيفة «الجمهورية»: «انهم لا يزالون يطالبون بنقل عدد من المقاعد النيابية والمناصفة ومجلس الشيوخ، ودعا الرئيس ميشال عون الى التحرك بعد اقرار قانون الانتخابات الى عقد حوار واصدار واعلان سياسي يتناول مجلس الشيوخ واللامركزية الادارية.

الى ذلك، قالت مصادر نيابية ان الرئيس بري كرر اكثر من مرة في مجالسه انه لو بقي مسيحي واحد فسيبقى يحترم المناصفة.

إلا ان اذاعة «صوت المدى» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر، اكدت انه على الرغم من عدم تصاعد الدخان الابيض حتى الساعة من مدخنة قانون الانتخابات، فان الاجواء لاتزال ايجابية من حيث المبدأ وتستمر الاتصالات والاجتماعات.

من جهته، الوزير مروان حمادة توجه الى العاملين على قانون الانتخابات، داعيا الى الكف عن تضييع الوقت والتوجه لإقرار قانون انتخاب بالحدود المعقولة.

وأشار حمادة الى ان البعض يطرح مواضيع لها طابع دستوري «تثبيت المناصفة دستوريا» موضحا ان الدورة الاستثنائية لمجلس النواب مخصصة حصرا لإقرار قانون الانتخابات.

وخلال توجهه الى مجلس الوزراء في السراي الكبير سئل الوزير جبران باسيل رأيه في قول الرئيس بري انه لن يسمح بتحويل لبنان الى دولة طائفية أو مذهبية؟ فأجاب باسيل: نحن مع إقرار الدولة المدنية الآن.

وزير الإعلام ملحم رياشي تحدث عن الحاجة الى بعض التفصيلات فيما يعني قانون الانتخابات، مشيرا الى ان اجتماع بيت الوسط خلص الى الاتفاق على نقل مقعد الانجيلي.

من ناحيته استغرب الوزير ميشال عون عدم وضع قانون الانتخابات على جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء.

غياب قانون الانتخابات عن جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء امس كان متوقعا، منذ تحويل مكان الاجتماع من القصر الجمهوري الى مقر رئاسة الحكومة بحكم ان الجلسات الحكومية التي يترأسها الرئيس سعد الحريري تعالج القضايا الروتينية او غير الخلافية، أما المسائل الأساسية فمكانها القصر الجمهوري.

وفي معلومات «الأنباء» ان المستجدات الإقليمية وأخطرها التفجيرات الانتحارية في إيران سترخي بظلالها القائمة على الأوضاع في لبنان، وطليعتها قانون الانتخابات، الذي مازال عالقا في أرجوحة التعارضات السياسية المتفاقمة بين رئيس المجلس نبيه بري، الممسك بطرف حبل قانون الانتخاب، ووزير الخارجية رئيس التيار الحر جبران باسيل الممسك بالطرف الآخر.

ومن علامات امتداد الظلال الإقليمية الى لبنان، الاتهام الذي سارع وزير حزب الله في الحكومة حسين الحاج حسن، الى دولة عربية لم يسمها، بالوقوف وراء الهجمات الانتحارية في ايران.

وفي هذا السياق، تناولت إذاعة «لبنان الحر» الناطقة بلسان «القوات اللبنانية» ما حدث في ايران امس بالقول: ما يحصل في ايران قد يفاجئ البعض، لكنه يؤكد أنه لا أحد فوق رأسه خيمة.

بيد ان بعض السياسيين اللبنانيين مازالوا يتصورون ان التباطؤ في انجاز قانون الانتخابات تقصير حكومي ومن هنا قول النائب سامي الجميل: اسبوعان وتنتهي ولاية مجلس النواب، ولا قانون انتخاب على جدول أعمال الحكومة والمماطلة مستمرة.

وتوجه الجميل الى المعنيين بقوله: الشعب اللبناني ليس لعبة بأيديكم..

بدوره النائب انطوان سعد عضو اللقاء الديموقراطي أكد اطمئنان رئيس اللقاء وليد جنبلاط الى دائرة عاليه والشوف، وهناك مرشحون مسيحيون سيكونون معه، وآخرون مع التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا الرئيس الاسبق العماد ميشال سليمان في بعبدا (محمود الطويل)

نشد الحبل بين بري وباسيل مستمر

تحليل إخباري

نظام اقتراع نسبي غير مُجرب من قبل: أمور كثيرة تحدث للمرة الأولى

بيروت: إنها المرة الأولى التي ينتقل فيها لبنان إلى التصويت النسبي، بعد عقود من الانتخابات وفق التصويت الأكثري، وبالتالي فإن مختلف القوى السياسية تقارب الموضوع بحذر، وهي تعول على الخبراء لدى كل منها لنسج أفضل صيغة ممكنة ضمن التصويت النسبي، حتى لا تتفاجأ بالنتائج. ومسألة التحالفات في الانتخابات المقبلة بدأت بعيدا عن الأضواء، وللأحزاب الكبرى نقطة تفوق على الأحزاب الصغرى وعلى المرشحين المستقلين، لأن الماكينات الحزبية المتخصصة التابعة لها، قادرة على إعداد دراسات مسبقة وتقديرية للمعركة الانتخابية وفق النسبية، وعلى توزيع المرشحين بناء على خلاصات هذه الدراسات ونتائجها، بعكس الأحزاب الصغيرة والشخصيات المستقلة التي عليها أولا تركيب لوائح مكتملة وقادرة على المنافسة، وضمان التزام الناخبين بها. في رأي مصدر سياسي مراقب أن الانتخابات النيابية المقبلة، خريف 2017 أو ربيع 2018 ستجد نفسها أمام وقائع مستجدة مختلفة تماما، تضع الأفرقاء الرئيسيين أمام مجازفات وربما تقديرات غير صائبة، ما يحتم عليهم إرساء تحالفات انتخابية مبكرة.

أبرز الوقائع المستجدة:

● للمرة الأولى منذ انتخابات 2005 ومن ثم انتخابات 2009، لن يشهد لبنان استحقاقا طرفاه قوى 8 و14 آذار اللذان تبخرا وباتا في العدم. ما يعني أيضا أن الشعارات التي خاض فيها هذا الفريق أو ذاك انتخابات 2005 و2009 لم تعد مجدية، أو ذات فاعلية يسهل من خلالها اجتذاب المقترعين إليها.

● هي أول انتخابات نيابية خارج الاصطفاف الذي نشأ في العام 2005، واطلق رصاصة الرحمة عليه وجود الرئيس ميشال عون على رأس الجمهورية والرئيس سعد الحريري على رأس حكومته.

● لأول مرة تذهب البلاد الى انتخابات لا شعارات سياسية لها، ولا قضية تحملها. إنها انتخابات فحسب كما يجب أن تكون. من تلك، شعارات المحكمة الدولية والعدالة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري واتهام حزب الله بالجريمة، ناهيك بالشعار المقابل وهو استهداف سلاح المقاومة.

● للمرة الأولى أيضا منذ استحقاقي 2005 و2009 لا يخوض أي من الاصطفافين السابقين معركة الاستيلاء على الغالبية النيابية. بسبب انفراط عقد فريقي 8 و14 آذار، لم تعد الغالبية النيابية هدفا في ذاته ولا وسيلة لوضع اليد على الحكم والنظام. بل لم يعد منذ انتخابات الرئاسة في تشرين الأول المنصرم وتأليف حكومة جديدة منبثقة من التسوية تلك ثمة من يتحدث هنا أو هناك عن تطلعه الى الوصول الى الأكثرية النيابية وقهر الآخر وإسقاط مشروعه وإلغائه.

● هذه المرة سيكون اللبنانيون أمام مشهد لم يتصوروا يوما أنهم سيكونون قبالته. انتخابات حلفاء ليس فيها متنافسون ولا خصوم ولا أعداء حتى. لكل حليف، وحليف الحليف، بيد أنهم يقيمون جميعا في صحن القانون الجديد: التيار الوطني الحر حليف القوات اللبنانية وحليف حزب الله الذي يناوئ حليف الحليف، والحزب في الوقت نفسه حليف الرئيس نبيه بري المختلف مع التيار الوطني الحر لكنه حليف النائب سليمان فرنجية الذي يناصب التيار الوطني الحر العداء لكنه في الوقت نفسه حليف تيار المستقبل الذي بات بدوره حليف التيار الوطني الحر. حزورة الانتخابات المقبلة. وحده النائب وليد جنبلاط حليف الجميع، لكن على طريقته فقط.